مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد :4/ العدد: 1/ جوان 2020 ، ص199 - 210

دور المبادرة والابتكار في ترقية مجتمع المعرفة

The role of initiative and innovation in promoting the Knowledge economy

د.براهيمي أم السعود*
Brahimi oumsaoud
جامعة الجلفة –الجزائر
messocio@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/03/24 تاريخ القبول: 2020/05/06 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه قيم مثل المبادرة والابتكار في ترقية اقتصاد المعرفة الناشئ الذي بدأ بالظهور مع أواخر القرن العشرين نتيجة تطور البحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات التي تعد من أهم الوسائل الداعمة له. ولهذا الهدف تم الاعتماد على عدد من المصادر والمراجع منها العربية والأجنبية حيت أجمعت أغلبها على أن اقتصد المعرفة يقوم على أساس المبادرة والابتكار باعتبارهما خصائص يتميز بها فاعلين يبحثون دائما عن التجديد والتغيير الى الأحسن وهم في أغلب الأحيان أصحاب براءات الاختراع ولذا فان التوجهات البيداغوجية الحديثة أصبحت تركز في برامجها على تنمية هذه القيم لدى أفرادها سعيا لرفع تحديات ما أصبح يسمى بمجتمع المعرفة.

الكلمات المفتاحية: المبادرة ،الابتكار،اقتصاد المعرفة ،البحث العلمي
تصنيفJEL: Q55 ,O31,O32,D83

Abstract:

Through this research paper, we try to highlight the role that values such as the spirit of initiative and innovation play in promoting the knowledge economy that began to emerge at the end of the 20th century thanks to the development of scientific research and information technologies, which constitute one of its means of expansion. To this end, we consulted a number of Arab and foreign sources and references, most of whom agreed that the knowledge economy is based on the spirit of initiative and innovation that characterize active individuals who are always in search of the new and the change towards the best and who are often holders of patents for inventions. It is for this purpose that new pedagogies focus on the development of these values to meet the challenge of the knowledge society

Keyword ;Initiative, innovation, knowledge economy, scientific research
JEL classificationcodes :Q55 ,O31,O32,D83

* المؤلف المرسِل messocio@gmail.com

1. مقدمة:

يكتب لقد أصبحت المبادرة والابتكار من المفاهيم الأكثر تداولا في المجتمعات المتقدمة وذلك لاقترانهما بمفهوم اقتصاد المعرفة باعتباره أحد المحاور التي يدور حولها النقاش في الساحة الاقتصادية في ظل العولمة وانتشار تكنولوجيا المعلومات.فبعدما سادت، في وقت مضى نظرة سلبية تجاه المقاول المبادر بوصفه شخصا انتهازيا بفطرته، يغتنم الفرص لكسب الربح، أصبح عكس ذلك في الوقت الراهن، نموذجا يحتذى به، خاصة بعد تقليص سوق العمل العمومي في أغلب الدول، عملا بمخطط التعديل الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي والمتمثل في تشجيع القطاع الخاص والاعتماد عليه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فالمؤسسات الخاصة تبعا لهذه الظروف، أصبحت أمام تحديات جديدة تتمثل في القدرة على التكيف مع متطلبات اقتصاد السوق المستجدة باستمرار وبالتالي ضرورة الانتاج بمعايير ومقاييس عالمية تمكنها من الميزة التنافسية بين الدول. فمثل هذه المعطيات الجديدة، أدت بالقطاع الخاص وبالمؤسسات المنتجة، الى البحث عن موارد بشرية تتمتع بدرجة معينة من المرونة وبروح المبادرة والابتكار إضافة الى خبرة وكفاءة عالية في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال مما يجعل منها عناصر فاعلة وفعالة تساهم في الانتقال بصفة تدريجية، الى مجتمع المعرفة الناشئ الذي أصبح أساس التنمية المستدامة.

نحاول فيما يلي التطرق الى مفهومي المبادرة والابتكار وتجلياتهما على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك بالاستناد الى بعض الدراسات الميدانية والنظرية العربية والأجنبية التي اهتمت بهذا الموضوع.

المحور الأول: مبررات البحث

1 – أهمية وأهداف البحث

- **أهمية البحث:** تتجلى أهمية البحث في كونه يتطرق الى مفهومين شائعين، بات من الصعب الفصل بينهما بحيث أنه لا معنى لأحدهما بدون الآخر. فثنائية المبادرة والابتكار أصبحت من القيم الاجتماعية والاقتصادية الحديثة التي تسعى كل المجتمعات المتطورة، تنميتها لدى أفرادها سواء عن طريق التنشئة الاجتماعية أو عن طريق مناهج بيداغوجية مستحدثة. ويتم ذلك من أجل تحظير الأجيال وتهيئتهم لمستقبلهم المهني الذي أصبح مرتبطا أكثر فأكثر بقدرتهم على

انتاج المعرفة العلمية أو على الأقل، القدرة على استغلالها في مشاريع استثمارية يساهمون من خلالها في خلق الثروة وتوزيعها.

- **أهداف البحث:**

أ- تعريف مفهومي المبادرة والابتكار بالمنظور والاقتصادي ،

ب- تعريف اقتصاد المعرفة وظروف نشأته وتطوره،

ت- ابراز طبيعة العلاقة بين المبادرة والابتكار واقتصاد المعرفة الناشئ .

- **الإشكالية** : لقد ظل الاقتصاد التقليدي الذي تعودت عليه المجتمعات البشرية منذ بداية تاريخها، معتمدا على استهلاك الموارد الطبيعية التي أصبحت مهددة بالزوال بفعل الافراط في استغلالها واستنزافها الا أن البحث العلمي والتكنولوجي منذ أواخر القرن العشرين، أدى الى بروز اقتصاد بأساليب ومعايير جديدة، يقوم على أساس انتاج المعرفة وتوظيف المعرفة وتحويلها الى منتوجات تساير وتتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق المستجدة. غير أن هذه العملية المعقدة بمراحلها المتتالية، لا يمكن أن تتحقق كما يشير الخبراء، الا من خلال موارد بشرية تتمتع بمواصفات خاصة تتصدرها روح المبادرة والابتكار في ظل تكنولوجيا المعلومات. ولذا يمكننا أن نتساءل كيف يمكن للمبادرة والابتكار أن تكون من أهم العناصر الفعالة في ترقية اقتصاد المعرفة؟

المحور الثاني: المبادرة والابتكار

1- مفهوم المبادرة

أصبح مفهوم روح المبادرة (l'esprit d'initiative)مرتبطا بمفهوم روح المقاولة (esprit d'entreprendre) ولا يمكن في الكثير من الحالات التمييز بينها وذلك لأن المقاول هو ذلك الفرد الذي يستطيع الربط بين الفكرة والفعل وهو نفسه الفرد الذي يتمتع بروح المبادرة (Leger-Jarinou,1999,89).[1] فمثل هؤلاء الأفراد تكون لديهم إرادة تلقائية في تجريب أشياء جديدة أوالقيام بفعل الأشياء بطرق مختلفة وذلك فقط لوجود إمكانية التغيير. ويعتبر (Albert et Marion,1997 :4)[2]أن روح المقاولة يتمثل في إيجاد الفرص وجمع الموارد الكافية والمتنوعة لتحويلها إلي مشاريع، إلا أن هذا السلوك يقتضي قدرا كبيرا من روح المبادرة بل يذهب الى أبعد من ذلك عندما يقر بأن روح المبادرة جزء لا يتجزأ عن روح المقاولة، فوجود الأفكار وحده لا يكفيلأن روح المبادرة هي المحرك الحيوي والدافع الى السعي وراء تجسيدها.فكم

من فكرة بقيت مسجونة في غياب روح المبادرة التي من شأنها تعزيز الثقة بالنفس والتشجع على المجازفة والتعامل مع المجهول. وتشير (Dangou,2004 :38)[3] في هذا الصدد الى نفس الفكرة عند قولها "إن هدف المقاولين الأساسي، يكمن في تطوير قدراتهم على التعامل مع التغيير ثم تجريب أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة، وإذا كانت روح المقاولة وروح المبادرة سلوكين مقترنين فان الثاني هو أسلس الأول. فهذه العلاقةتزيد وضوحا، عندمايؤكد (Campayré,2013 :58)[4]أنتنمية روح المبادرة باعتبارها كفاءة مفتاحية، تؤدي الى قدرة على تجسيد الأفكار وبالتالي الى القدرة على العمل بالمشروع بصفة فردية أو جماعية، ويلعب الوسط الأسري دورا حاسما في ترسيخ هذه الكفاءة خلال الطفولة بينما تستطيع المدرسة تدعيمها بتشجيع المبادرة الحرة والابتكاروالإبداع.

أما جماعة الخبراء التابعة للجنة الأوربية، فإنها تبدي حرصها، من أجل بناء مجتمعا مقاولا، على ضرورة تنمية روح المبادرة لدى الأفراد وذلك بإدماج خلال التربية ابتداء من الأسرة ومرورا بالمدرسة، مناهج بيداغوجية نشطة(actives) مع تطوير علاقة ضيقة مع المجتمع. كما ينبغي على الحكومات من جانبها، خلق إطار يسمح للمؤسسات المقاولاتية بمساعدة المدارس على تحديد وتوفير وتقييم برامج التكوين، ولنفس الغرض، ينبغي وبصفة مبكرة، وضع أنشطة من شأنها تحفيز الأطفال داخل الأسرة والتلاميذ داخل المدرسة، على المشاركة الحيوية والمبادرة الشخصية والإبداع والمخاطرة.

2- مفهوم الابتكار

لم يدخل مفهوم الابتكار(innovation) في النقاش السوسيولوجي إلا في أواخر القرن التاسع عشر، من قبل علماء الاجتماع على غرار "دوركهايم"و"سبنسر"و"ماركس"بعد ما كان ينظر الى تغير المجتمعات من الزاوية الحتمية والخطية، وقد أشار(Fontan,2003 :54)[5]في هذا الصدد،الى بروز تصور أكثر شمولا للعمليات الابتكارية مع التحليل الذي قام به بعض المؤسسين على رأسهم "شومبتر" (Schumpeter) و"فيبلين" (Veblen) ،من جهة و من جهة أخرى ،استكمال علماء الأنثروبولوجيا تفكيرهم النظري حول التطور والتحول الثقافي انطلاقا من الأعمال التركيبية المنجزة.

إن الإسهام الرئيسي الذي قدمه "شومبتر" في تحليل الابتكار هو ذلك الخاص بالمقاول المبتكر،حيث يرى أنه في كل ميادين النشاط الاجتماعي، يكون للرئيس دورا خاصا وتتلخص

قدراته بالأساس،في المبادرة والإرادة.وبتحويل هذه النظرة،الى المجال الاقتصادي، اشتق "شومبتر" مفهوم المقاولة والمقاول.فالمقاولة هي في اعتقاده" القيام بإنجاز" والمقاول هو الفاعل الذي يقوم بتحقيق تركيبات جديدة لعوامل الإنتاج. فالمقاول كم يضيف، ليس فقط المخترع و المكتشف والمبادر،بل هو كذلك من يدخل ذلك الاختراع في المؤسسة أو في المصنع، أو في الاقتصاد وهو بهذا المعنى المسئول عن نشره (Tremblay,2011 :835).[6]

ويرى "شومبتر" وهو أكبر المحللين لمفهوم الابتكار، أن المجتمع البشري تديره قرارات بشرية،قرارات المقاول ينوليس الإيديولوجيات أو الطبقات الاجتماعية المجردة. وبهذا المعنى فان "شومبتر" يبني تحليله داخل الوسط الاقتصادي وبالتالي فانه يرى "فاعلا محولا أو مغيرا "في كل شخص باستطاعته تحقيق ترتيبات جديدة في إطار مؤسسة أو تنظيم بطابع اقتصادي(Gaglio,2011 :11).[7]غير أنه يشير الى خاصيتين للابتكار تتمثل الأولى في التحطيم الخلاق والثانية في التحدي

أ– الابتكار: تحطيم خلاق

لقد بين "شومبتر"، في تحليله لمفهوم الابتكار،أن هذا الأخير يحمل معنيين متناقضين، حيث أن الابتكار يخلق إمكانيات جديدة ويحطم أخرى في الوقت ذاته. فالابتكار بهذا المعنى،هو شيء حامل للتقدم ومصدر لطرق العمل الجديدة والتفكير الجديد.وقد طور "شومبتر " مفهوم "التحطيم الخلاق" (destruction créatrice) المرتبط بالابتكار وهو يشير في هذا الصدد، الى ظاهرة الإبداع المرتبطة بالابتكار الذي يعمل على إبراز خصائص جديدة لشيء ويقضي في نفس الوقت على أخرى. وعليه، فان الاقتصاديين ينظرون الى الابتكار كنقطة مركزية هامة في تطور النظام الاقتصادي مسهلا الانتقال من نموذج الى آخر.

ب– الابتكار: تحدي

إن وظيفة المقاول المبتكر كما يحددها "شومبتر" تتمثل في تحدي واجتياز سلسلة من العراقيل،فالابتكار هو ردة فعل إبداعية تجاه العراقيل ويحدد في هذا الصدد ثلاثة أصناف عريضة من المقاومات:

- ينشط المقاول المبتكر في حالة ارتياب وشك نظرا للمعلومة التي بحوزته، لم يكن متأكدا من بلوغ مشروعه ويمكنه اللجوء الى معطيات استعادية لكنها قد لا تحمل إلا شيئا من اليقين لأنه لم يتم استعمالها بالطريقة الجديدة المقترحة،

- من الصعب، موضوعيا، القيام بابتكار الاشياء في وجود ما تم التعود علية والمتأكد منه،
- ردة فعل الوسط الاجتماعي تجاه الابتكار،أو تجاه كل مبتكر.وهنا يقول "شومبتر":على سبيل المثال " لا ينبغي الاكتفاءبإنتاجشيء بل ينبغي كذلك أن نحث الناس على استعماله ".وهنا نجده يشير الى البناء الاجتماعي لاستخدام الاختراع وذلك هو من أهم خصائص الابتكار.

المحور الثالث: اقتصاد المعرفة وخصائصه

1- مفهوم اقتصاد المعرفة

لعل أشهر تعريف لمفهوم اقتصاد المعرفة هو ذلك الذي قدمته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي أشارت اليه بوصفه اقتصادا بمعايير جديدة، ظهر نتيجة اعتراف تام لكل الفاعلين الاقتصاديين، بالدور الذي تلعبه المعرفة وتكنولوجيا المعلومات الحديثة، في النمو الاقتصادي أكثر مما تحدثه الموارد الأخرى سواء كانت طبيعية أو رأسمال أو عمالة بسيطة (إبراهيم،2004: 56).[8] وعليه يمكن أن نعتبره وصفا لمرحلة من التطور الاقتصادي التدريجي التي يراهن فيها على الدور الفاعل والجوهري الذي تلعبه المعرفة في العملية الإنتاجية، باعتبارها عنصرا حاسما في خلق الثروة وأن المعرفة ليست حكرا على قطاع معين أو صناعة معينة بل هي نتيجة جهود متواصلة ومتظافرة ومتساندة للباحثين في كل أنحاء العالم.

فعكس الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد على الموارد الطبيعية، يقوم اقتصاد المعرفة على أساس استهلاك المعارف التي يتم استخلاصها من نتائج البحوث العلمية والتي يتم توظيفها في الميدان الاقتصادي بعد اختبارها والتأكد من فعاليتها.ويذهب (David,2002 :39)[9] في هذا الصدد الى أن التوجه نحو بناء اقتصاد المعرفة والاستفادة من معطياته يعتمد على تفعيل دورة المعرفة التي تمر بأربعة مراحل رئيسية بعدما يضاف اليها بعد التكنولوجيا، حيث يقوم بترتيبها على النحو التالي:

أ- مرحلة انتاج المعرفة من خلال البحث العلمي والابداع والابتكار،

ب- مرحلة نشر المعرفة عبر التعليم والتكوين،

ت- مرحلة تسجيل براءات الاختراع،

ث- مرحلة تطبيق وتوظيف وتحويل المعرفة للحصول على منتوجات وخدمات تساهم في التقدم والتنمية وخلق الثروة وتوزيعها ومنه في تطوير كل جوانب الحياة البشرية. فعندما

يتحقق للمجتمع القدرة على انتاج المعرفة الجديدة ونشرها عالميا والوصول الى مستوى معين من براءات الاختراع، ينتقل المجتمع الى ما يعرف بمجتمع المعرفة وعندما يصل الى المرحلتين الثالثة والرابعة أي التوظيف والتطبيق بمعنى الحصول على منتجات جديدة قابلة للتسويق والاسهام في التنمية والتقدم، ينتقل المجتمع حينها الى ما يسمى بمجتمع اقتصاد المعرفة ويتوقف وضع المجتمع ومكانته بين الدول على مكانته من دورة العلوم والتكنولوجيا ومدى تفعيل مراحلها (صبطي والحايس، 2018).[10]

2-خصائص اقتصاد المعرفة

لا شك أن هناك خصائص مادية وبيداغوجية وبشرية، تميز اقتصاد المعرفة عن الاقتصاد التقليدي، وقد اتفق الباحثون على عدد منها، نحاول الإشارة الى أبرزها:

أ- يقوم اقتصاد المعرفة على فكرة أفضلية المعرفة على باقي الموارد الأخرى وعلى أن المعرفة هي المصدر الوحيد للميزة التنافسية في النمط الاقتصادي الجديد القائم على تثمين الابتكار والتجديد،

ب- اقتصاد المعرفة هو اقتصاد قائم على انتاج المعرفة، تسمح فيه التكنولوجيات الحديثة للمؤسسات باختلاف طبيعتها، باستغلال تام لقواعد المعرفة العلمية والتقنية العالمية وتطور أنماط التنظيم الداخلية للمؤسسات،كمايوفر وظائف ليس للمؤهلين معرفيا فقط، بل للمبدعين والمبتكرين أيضا، ولأصحاب المهارات الداعمة لأعمالهم أي أن اقتصاد المعرفة لا يولد الثروة فقط، بل يقدم فرص عمل جديدة أيضا،

ت- لا يعاني اقتصاد المعرفة، من مشكلة الندرة بل هو اقتصاد يعتمد على الموارد التي يمكن زيادتها وترقيتها باستمرار عبر الاستخدام المتواصل للمعلومات والمعرفة وهو اقتصاد تتقلص فيه أهمية وتأثير الموقع من خلال الاستخدام الملائم للتكنولوجيا الحديثة وأساليب التسويق عبر الوسائل والشبكات الالكترونية خلافا للمفهوم التقليدي للتسويق (عبد الخالق،2005 :23)،[11]

ث- تلعب المعرفة داخل اقتصاد المعرفة دورا فاعلا وجوهريا في العملية الإنتاجية باعتبارها عنصرا حاسما في خلق الثروة وتأثيرها المتزايد على الخبرات والقدرة على التعلم والتنظيم والابتكار في كامل المنظومة الاقتصادية مما أدى الى تزايد الكثافة المعرفية للمنتجات الذكية وتطورها(الرزو،2006: 23).[12]

ج- ان تعميم الأتمتة (l'automatisation) وأنظمة المعلومات في غالب المؤسسات الحديثة، جعل من القدرات المتعلقة باختيار المعلوماتية واستخدامها الفعال، شيء أكثر من ضروري، فالمعرفة المتضمنة والمهارات المرنة في معالجتها، أصبحت من المتطلبات الأساسية ، ففي حين حلت الآلات والمعدات محل العمالة البشرية في العصر الصناعي، أصبحت تكنولوجيا المعلومات خزان المعرفة في ظل اقتصاد يعتمد عل استهلاك المهارات البشرية(Morin,1996 :62) .[13]

ح- من أهم ما يميز اقتصاد المعرفة هو المكانة المركزية التي يمنحها للتكوين الذاتي المستمر الذي يسمح بتلاؤم خبرات العمالة مع التطبيقات الجديدة حيث أصبحت مواصلة التكوين عاملا حاسما في ميدان العمل، بالنظر الى سرعة التطور التكنولوجي وانتشاره الواسع مما يفرض على الأفراد ضرورة تحسين كفاءاتهم ذلك أن العمل في مؤسسة واحدة مدى الحياة أصبح من الأمور النادرة، إضافة الى ادماج التكنولوجيات الحديثة في العديد من القطاعات الذي أدى الى تغيير بعض الوظائف الكلاسيكية الى مهام جديدة ترتبط بالتوجيه ومحاكاة السوق وابتكار أفكار جديدة تساهم في رفع مستوى أداء المؤسسة بشكل دائم مع العمل على تعزيز الميزة التنافسية لديها لمسايرة مجتمعات المعرفة والتكيف مع مقتضياتها(سليمان،2009 :20).[14]

المحور الرابع: رهانات مجتمع المعرفة والاتجاهات البيداغوجية الحديثة

1- رهانات مجتمع المعرفة

ان التحولات الاقتصادية العالمية منذ نهاية القرن العشرين، أدت الى بروز مجتمع جديد بنمط جديد وقيم وأساليب جديدة عرف بمجتمع المعرفة، يقوم على استهلاك المعرفة بل المعارف المتسارعة والمستجدة، ويرتكز بالأساس على قدرات الأفراد الخلاقة والمبدعة ساحقا في طريقه ما كان يسمى بمجتمع إعادة الإنتاج بعاداته وقيمه ومعتقداته الراسخة .لقد تحولت فجأة و بصفة جذرية جميع ظروف الحياة في كل جوانبها الاقتصادية والثقافية والسياسية و الاجتماعية. ويشير (Bouguetta,2007,29)[15] في هذا الصدد الى التطور الذي عرفته البشرية بعد انتقالها من الساعة كوحدة زمنية الى أجزاء الثانية (picosecondes) ومن اليد العاملة الى القدرات الخلاقة ومن المخزون المادي الى المخزون اللامادي ومن مجتمع إعادة الإنتاج الى مجتمع المبادرة والابتكار .

فالمجتمع الناشئ، بخلفية الاقتصاد الجديد القائم على تكنولوجيا الإعلام والاتصال ينظر الى المعرفة بصفتها موردا مفتاحيا، يسمح للأمم بالتقدم والرفاهية والازدهار.وذلك ما يؤكده (Drucker,1985 :51)[16] عند قوله" أن المستقبل القريب سوف لا يميز بين المجتمعات الفقيرة وتلك الثرية، بل بين المجتمعات التي تنتج المعرفة وتلك التي لا تنتجها، فالفرق سوف لن يكون بين الغني والفقير بل بين من يملك المعرفة ومن لا يملكها". فالثروة الحقيقية كما يضيف، ستكون المعرفة التي لا يمكن امتلاكها إلا عن طريق التربية والتعليم الذي بدوره سوف يكتسي لا محالة، ثوبا جديدا داخل مجتمع جديد، شعاره "تعلم كيف تتعلم مدى الحياة"، ويؤكد من جانبه(Ghallamallah,2006 :40)[17] أن المجتمع الجديد المتحول باستمرار والذي تتغير المعارف ضمنه بسرعة البرق، يقتضي تكوينا ذاتيا متواصلا في اطار تكنولوجيا المعلومات باعتبارها خزانا للمعرفة المستجدة وتلك هي المهام الأساسية التي ينبغي على التعليم الالتزام بها للتصدي لاقتصاد المعرفة.

2- الاتجاهات التربوية الحديثة

ركزت لجنة التربية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية (OCDE) على إصلاحات شاملة داخل الأنظمة التربوية من خلال تقرير موجه لوزارات التربية التابعة لها والذي مفاده أن العامل البشري يشكل عنصرا أساسيا بالنسبة للنشاط الاقتصادي والميزة التنافسية والازدهار، سواء ظهر ذلك من خلال المعرفة أو الكفاءة أو من خلال المرونة والانفتاح على الابتكار أومن خلال ثقافة المقاولاتية. فنماذج العمل وأماكن العمل، كما تضيف، تتطور بسرعة فائقة مما يجعلها شديدة التأثير على شكل المعارف والكفاءات وبالتالي على مهارات الأفراد، شبابا وكهولا، رجالا ونساء، وعليه فان المشاركة في الحياة الاقتصادية تقتضي استعدادا مستمرا للمبادرة والابتكار. (OCDE,1998)[18]

فالإصلاحات بهذا المعنى، القائمة على أساس الميزة التنافسية، تبحث قبل كل شيء على زيادة القدرة الإنتاجية لدى هذه الأمم ومضاعفة وتيرتها وذلك من خلال تحسين مردودية اليد العاملة، الشيء الذي جعلها تسعى جاهدة الى رفع مستوى تحصيل الشباب والعمل على جودة التعليم بل التعلم الذاتي بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات .فالظروف الراهنة وشروطها المستجدة، دفعت جميع المؤسسات الاجتماعية بمختلف أشكالها، الى البحث عن اليد العاملة

الأكثر مرونة وحركية والأكثر قدرة على التكيف وبصفة خاصة، تلك التي تظهر استعدادا واضحا لاكتساب المعرفة والكفاءات الجديدة.

فالتربية الحديثة ينبغي أن تهيئ الأفراد لظروف العمل في ظل اقتصاد السوق، التي تقتضي كفاءات فكرية وقدرة على المبادرة والابتكار، لا يملكها بالضرورة العامل البسيط، كونها تعتمد على رصيد فكري وثقافي وقدرة على تحصيل وتطبيق المعارف النظرية والتحليلية. فالعامل بالمنظور الجديد، عليه أن يطور مفاهيم جديدة خاصة بشروط العمل الناشئة وذهنية مستحدثة تدفعه الى تنمية ثقافة التعلم باستمرار وتغيير السلوك والقيم والقناعات المعتادة وقد ظهرت مع بداية الثمانينات من القرن العشرين، في الولايات المتحدة، مركز العالم المتقدم، جماعة اجتماعية تسجل أسرع نموا داخل الطبقة النشطة وهي جماعة من التقنيين يبتكرون مشاريع مصغرة، ينجزونها باستثمار المعارف والتقنيات المكتسبة، يشير اليها (Drucker,1985 :64)[19] بمفهوم عمال المعرفة.

ان العولمة بتوسعها السريع عن طريق الاقتصاد الحر والمبادلات التجارية المكثفة، ستمارس نوعا من الضغط على الأنظمة التربوية من خلال بعض الهيئات العالمية من أجل إجراء تغييرات شاملة على مستوى سياساتها وأهدافها وأولوياتها ونظرا لانتشار وهيمنة المحيط التنافسي الجديد، لا يمكن التنبؤ بنوعية المهارات التي يفرضها المستقبل القريب. فالدول النامية كما يؤكد (Cornoy,1999 :97)[20] وبصفة خاصة، ينبغي أن ترفع تحدي الميزة التنافسية عن طريق المرونة واكتساب المهارات الضرورية وبذل الجهود الكافية للارتقاء بإنتاجها الى مستويات الجودة المطلوبة.وعليه فان الطريقة التي ينبغي أن تتم بها هيكلة الأنظمة التربوية واستراتيجيات الدول لمواجهة العولمة،تمثل جانبا هاما يرتبط بوضوح، بالوضع الاقتصادي وبدرجة تنمية هذه الدول. كل دولة، في مثل هذه الظروف، عليها بالاستثمار بدون هوادة في مواردها البشرية وفي تكنولوجيا المعلومات على كل المستويات(Pain,2011 :59) [21]

الخاتمة

لقد تبين مما سبق أن الاهتمام الكبير الذي حظيت به قيم المبادرة والابتكار في الوقت الراهن، يعود بالدرجة الأولى الى الاعتراف بالدور الفعال التي تقوم به في احداث الديناميكية والمرونة التي أصبحت تتميز بها المؤسسات الخاصة في الدول المتقدمة. ويرجع الفضل في ذلك وفق الخبراء والاخصائيين، الى روح المبادرة والابتكار التي تتمتع بها الموارد البشرية خاصة تلك التي تعتمد

على تكنولوجيا المعلومات باعتبارها المصدر الأساسي للمعرفة والتقنيات المستجدة باستمرار مما يجعلها تتماشى وتساير متطلبات اقتصاد المعرفة. هذا الاقتصاد الذي تبين أنه اقتصاد يسهلك موردا متجددا يتمثل في المعرفة المكتسبة عن طريق التعليم والتعلم الذاتي، أكثر من اعتماده على الموارد الطبيعة الغير متجددة وبالتالي المعرضة للزوال. فمثل هذه المعطيات أدت الى النظر الى المقاول المبتكر بوصفه الفاعل الحيوي في التغيير والمحرك الاستراتيجي في إعادة بناء الاقتصاد وفي إنشاء مناصب الشغل وخلق الثروة وضمان التنمية المستدامة بعيدا عن الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية الغير متجددة، مما جعل مساندة المقاول المبادر والمبتكر وتشجيعه من العناصر الأساسية داخل الأجندة السياسية لأغلب الحكومات في العالم.

قائمة المراجع

1- إبراهيم(ي) (2004)، **التنمية البشرية والنمو الاقتصادي**، دار الفكر، بيروت، لبنان.

2-الرزو(ح)، **مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل اقتصاديات الانترنت**، مركز البحوث، سوريا.

3- عبد الخالق(ف)، (2005)، **اقتصاد المعرفة في العالم العربي، مشكلاته وأفق تطوره**، مكتب شؤون الاعلام، الامارات العربية المتحدة

4- سليمان(ج) (2009)، **اقتصاد المعرفة**، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.

5- صبطي(ع) والحايس(ع)(2019)، **مجتمع المعرفة الرقمي ودوره في تنمية الابداع العلمي**، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، العدد 6 يناير

6- Albert(Ph)et Marion(S)(1997),Ouvrir l'enseignement à l'esprit d'entreprendre, Les Eclos, 19/20 septembre.

7- Bouguetta(Fouad)(2007), Société de l'information, OPU, Alger.

8- Campayré (G)(2013), Compétence clé du cadre européen

9- Cornoy (M), Mondialisation et réforme de l'éducation, Unesco, Paris.

10- Dangou (I) (2004), Entreprendre : la passion d'entreprendre ensemble, Ed, L'harmattan.

11- David(P)(2002), Introduction à l'économie de la société du savoir, Revue internationale des sciences sociales n°171 UNESCO Mars.

12- Drucker(P),(1985), Les entrepreneurs, Hachette ,Paris.

13- Fontan (J-M) (2003), Reconversion économique et développement territorial, PUQ, Québec,

14- Gaglio(G),Sociologie de l'innovation,Que sais-je? PUF, Paris,2011,p 11

15- Ghallamallah(M) 2006), Les Tice comme axe stratégique de la réforme, Cread, Alger.

16- Leger-Jarinou(C)(199), Enseigner l'esprit d'entreprendre à des étudiants. Actes du premier congrès de l'académie de l'Entrepreneuriat, Lille, novembre.

17- Morin(J) (1996), L'excellence technologique, publi-union, Montréal.

18- OCDE (1992), Rapport de la commission de l'éducation

19- Pain(Jacques), Mondialisation, l'éducation fera la différence, Mens Sana Ed, Paris,2011

20- Tremblay(D-G) (2011), Proximité territoriale et innovation, Revue d'Economie Régionale et Urbaine,5, 835

قائمة الهوامش البحثية

[1]Leger-Jarinou(C)(199), **Enseigner l'esprit d'entreprendre à des étudiants**. Actes du premier congrès de l'académie de l'Entrepreneuriat, Lille, novembre .

[2] Albert(Ph)etMarion(S)(1997),**Ouvrir l'enseignement à l'esprit d'entreprendre**, Les Eclos, 19/20 septembre,

[3] Dangou(I)(2004), **Entreprendre :la passion d'entreprendre ensemble**, Ed, L'harmattan, , p38.

[4]Campayré(G)(2013), **Compétence clé du cadre européen**

[5]Fontan(J-M)(2003), **Reconversion économique et développement territorial**, PUQ, Québec, , p54.

[6]Tremblay(D-G)(2011), **Proximité territoriale et innovation**, Revue d'Economie Régionale et Urbaine,5, 835

[7] Gaglio(G), **Sociologie de l'innovation**, Que sais-je ?, PUF, Paris, 2011, p 11.

[8]إبراهيم(ي) (2004)، **التنمية البشرية والنمو الاقتصادي**، دار الفكر، بيروت، لبنان.

[9]David(P), **Introduction à l'économie de la société du savoir**, Revue internationale des sciences sociales n°171 UNESCO Mars 2002.

[10]صبطي(ع) والحايس(ع)، **مجتمع المعرفة الرقمي ودوره في تنمية الابداع العلمي**، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، العدد 6 يناير 2019.

[11]عبد الخالق(ف)، (2005)، **اقتصاد المعرفة في العالم العربي، مشكلاته وأفق تطوره**، مكتب شؤون الاعلام، الامارات العربية المتحدة

[12]الرزو(ح)،**مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل اقتصاديات الانترنت**،مركز البحوث، سوريا.

[13]Morin(J) (1996), L'excellence technologique, publi-union, Montréal.

[14]سليمان(ج) (2009)، **اقتصاد المعرفة**، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.

[15]Bouguetta(Fouad)(2007), **Société de l'information**,OPU, Alger , p 29.

[16]Drucker(P),(1985), **Les entrepreneurs**, Hachette, Paris, p 51

[17]Ghallamallah(M) 2006), **Les Tice comme axe stratégique de la réforme**, Cread, Alger.

[18]OCDE(1992),**Rapport de la commission de l'éducation** .

[19]Drucker(P), Op Cit, p 64

[20]Cornoy (M), **Mondialisation et réforme de l'éducation,** Unesco, Paris.

[21]Pain(Jacques),**Mondialisation, l'éducation fera la différence**, Mens Sana Ed,Paris,2011,p 59